

المحرمات من النكاح

الحديث وعلومه

المرحلة الثانية

المادة: احاديث الاحكام

اعداد

ام د نجيب مطلق سليمان

المحرمات من النكاح قسمان:

١- قسم يحرم إلى الأبد ٢- وقسم يحرم إلى أمد.

فالأول: سبع من النسب هن:

١- الأمهات وإن علون.

٢- البنات وإن نزلن.

٣- والأخوات من أبوين، أو أب، أو أم.

٤- وبناتهن.

٥- وبنات الإخوة.

٦- والعمات.

٧- والخالات.

ودليل تحريم هؤلاء قوله تعالى {حرمت عليكم أمهاتكم ... إلخ} .

ويحرم ما يماثلهن من الرضاعة، لقوله ﷺ: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب".

ويحرم أربع بالمصاهرة وهن:

١- أمهات الزوجات وإن علون.

٢- وبناتهن وإن نزلن إن كان قد دخل بهن.

٣- وزوجات الآباء والأجداد وإن علوا.

٤- وزوجات الأبناء وإن نزلوا.

ويحرم ما يماثلهن من الرضاع، ودليل هذا قوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ...} الخ.
أما المحرمات إلى أمد، فهن أخت الزوجة، وعمتها وخالتها، والخامسة للحر الذي عنده أربع زوجات، والزانية حتى تتوب، ومطلقاته ثلاثا حتى تنكح زوجاً غيره، والمُحْرَمَةُ بنسك حتى تحل، والمعتدة من غيره. حتى تنقضي عدتها.
وماعدا هؤلاء فهو حلال، كما قال تعالى- حين عدد المحرمات- {وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ} .

وفي هذين الحديثين الآتيين في هذا الباب، الإشارة إلى بعض ما تقدم

الحديث الأول

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْكَحَ أَخِي ابْنَةَ أَبِي سُفْيَانَ، فَقَالَ: " أَوْ تُحِبِينَ ذَلِكَ "؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ، أَخِي.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي".

قالت: فإننا نحدث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة. قال: "بنت أم سلمة"؟ قلت:

عم، فقال: "إنها لو لم تكن ربييتي في حجرتي ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة،

أرضعتني وأبا سلمة ثوية، فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن".

قال (١) عروة: وثوية مولاة لأبي هب، كان أبو هب أعتقها، فأرضعت النبي صلى الله عليه

وسلم.

فلما مات أبو هب رآه بعض أهله بشر حبيبة، فقال له: ماذا لقيت؟ قال أبو هب: لم ألق

بعدكم خيرا، غير أنني سقيت في هذه بعناتي ثوية.

الحبيبة، بكسر الحاء: الحالة.

الغريب:

بمخيلية: بضم الميم، وسكون الحاء المعجمة، وكسر اللام. اسم فاعل من "أخلى يخلي" أي لست بمنفردة بك، ولا خالية من ضرة.

نحدث: بضم النون وفتح الحاء، بالبناء للمجهول.

بنت أم سلمة: استفهام قصد به التثبيت لرفع الاحتمال في إرادة غيرها.

ريبيتي في حجري: الربيبة مشتقة من الرب وهو الإصلاح، لأنه يقوم بأمرها.

والحجر بفتح الحاء وكسرها، وليس له مفهوم، بل مجرد مراعاة- لفظ الآية.

ثوبية: بالمثلثة المضمومة، ثم واو مفتوحة، ثم ياء التصغير، ثم باء موحدة ثم هاء.

بشر حبية: بكسر الحاء المهملة، وسكون الياء التحتية، ثم باء موحدة. أي بسوء حال.

ووقع مضبوطاً في بعض نسخ البخاري بالحاء المعجمة.

المعنى الإجمالي:

أم حبيبة (٢) بنت أبي سفيان هي إحدى أمهات المؤمنات رضى الله عنهن وكانت حظية وسعيدة بزواجها من رسول الله ﷺ - وحق لها ذلك - فالتمست من النبي ﷺ أن يتزوج أختها.

فعجب ﷺ، كيف سمحت أن ينكح ضرة (٣) لها، لما عند النساء من الغيرة الشديدة في ذلك، ولذا قال -مستفهما متعجبا-: أو تحبين ذلك؟ فقالت: نعم أحب ذلك.

ثم شرحت له السبب الذي من أجله طابت نفسها بزواجه من أختها، وهو أنه لا بد لها من مشارك فيه من النساء، ولن تنفرد به وحدها، فإذا فليكن المشارك لها في هذا الخير العظيم هو أختها.

وكأنها غير عالمة بتحريم الجمع بين الأختين، ولذا فإنه أخبرها ﷺ أن أختها لا تحل له (١) . فأخبرته أنها حدثت أنه سيتزوج بنت أبي سلمة.

فاستفهم منها متثبناً: تريدان بنت أم سلمة؟ قالت: نعم.

فقال: مبينا كذب هذه الشائعة: - إن بنت أم سلمة لا تحل لي لسببين.
أحدهما: أنها ربيتي التي قمت على مصالحتها في حجري، فهي بنت زوجتي.
والثاني: أنها بنت أخي من الرضاعة، فقد أرضعتني، وأباها أبا سلمة، ثوية - وهي مولاة لأبي
لهب - فأنا عمها أيضاً، فلا تعرضن علي بناتكن وأخواتكن، فأنا أدرى وأولى منكن بتدبير
شأني في مثل هذا.

ما يؤخذ من الحديث:

- ١- تحريم نكاح أخت الزوجة، وأنه لا يصح.
- ٢- تحريم نكاح الربيبة، وهي بنت زوجته التي دخل بها. والمراد بالدخول - هنا - الوطء،
فلا يكفي مجرد الخلوة.
- ٣- ليس (الحجر) - هنا - مراداً، وإنما ذكر لقصد التبشيع والتنفير.
- ٤- تحريم بنت الأخ من الرضاعة، لأنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب.
- ٥- أنه ينبغي للمفتي - إذا سئل عن مسألة يختلف حكمها باختلاف أوجهها - أن يستفصل
عن ذلك.

٦- أنه ينبغي توجيه السائل ببيان ما ينبغي له أن يعرض عنه وما يقبل عليه، لاسيما إذا كان
ممن تجب تربيته وتعليمه، كالولد والزوجة.

٧- الظاهر أن أم حبيبة فهمت إباحة أخت الزوجة للرسول ﷺ من باب الخصوصية له.
ذلك أنه لا قياس بين أخت الزوجة والربيبة، وإنما - لما سمعت أنه سيتزوج بربيبته وهي محرمة
عليه بنص الآية التي حرم فيها الجمع بين الأختين - ظننت الخصوصية من هذا العموم.

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ
الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا "

المعنى الإجمالي:

جاءت هذه الشريعة المطهرة بكل ما فيه الخير والصلاح وحاربت كل فيه الضرر والفساد ومن ذلك أنها حثت على الألفة والمحبة والمودة، ونهت عن التباعد، والتقاطع، والبغضاء. فلما أباح الشارع تعدد الزوجات لما قد يدعو إليه من المصالح، وكان - غالباً - جمع الزوجات عند رجل، يورث بينهن العداوة والبغضاء، لما يحصل من الغيرة، نهي أن يكون التعدد بين القريبات، خشية أن تكون القطيعة بين الأقارب.

فنهى أن تنكح الأخت على الأخت، وأن تنكح العممة على بنت الأخ وابنة الأخت على الخالة وغيرهن، مما لو قدر إحداهما ذكراً والأخرى أنثى، حرم عليه نكاحها في النسب. فإنه لا يجوز الجمع والحال هذه.

وهذا الحديث يخص عموم قوله تعالى: {وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ} وأدمجنا أحكامه، فلا حاجة إلى تفصيلها، لوضوحها من المعنى الإجمالي.
فائدة:

الجمع بين الأختين، وبين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، قال ابن المنذر. لست أعلم في ذلك خلافاً اليوم، واتفق أهل العلم على القول به، ونقل ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي الإجماع. قال ابن دقيق العيد. وهو مما أخذ من السنة، وإن كان إطلاق الكتاب يقتضي الإباحة لقوله تعالى. {وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ} إلا أن الأئمة من علماء الأمصار خصصوا ذلك العموم بهذا الحديث، وهو دليل على جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد، وهو مذهب الأئمة الأربعة.

قال الصنعاني: ليس المراد بالواحد الفرد، بل ما عدا المتواتر، فالحافظ ابن حجر ذكر أن هذا الحديث رواه من الصحابة ثلاثة عشر نفرًا، وعدهم، ففيه رد على من زعم أنه لم يروه إلا أبو هريرة.

فائدة ثانية:

نكاح الكتابية جائز بآية المائدة، وهو مذهب جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم. فإن قيل: فقد وصفهم (أي أهل الكتاب) بالشرك بقوله: {اتخذوا أحمبارهم وورهبانهم

أربابا من دون الله ... { قيل: إن أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك، وحيث وصفوا
بأنهم أشركوا فلأجل ما ابتدعوا من الشرك. فأصل دينهم اتباع الكتب المنزلة التي جاءت
بالتوحيد لا بالشرك اهـ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

-
- (١) قوله: [قال عروة ... الخ] يوهم أنه من المتفق عليه، وليس كذلك، فهو من أفراد البخاري
خاصة، كما قاله (عبد الحق) في جمعه بين الصحيحين.
(٢) قيل اسمها: (رمله) وقيل: عزة.
(٣) ضرة المرأة، هي امرأة زوجها.